

التاريخ: 2026/02/03

الإشارة: إ/2026/02/51

السادة / هيئة الأوراق المالية المحترمين

عمان - الاردن

تحية طيبة وبعد ،،،

**الموضوع: إعلان دعوة حضور اجتماع الهيئة العامة العادي التاسع والعشرين**

بالإشارة الى الموضوع أعلاه، وعملاً بأحكام البند (ح) من المادة رقم (8) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004 وتعديلاتها حتى سنة 2019، يرجى التكرم بالعلم بأن شركة مجموعة الخليج للتأمين/ الأردن قد أعلنت يوم الثلاثاء الموافق 2026/02/03، عن دعوة حضور اجتماع الهيئة العامة العادي التاسع والعشرين بتاريخ 2026/02/17، في صحتين يوميتين محليتين الأوسع انتشاراً، مرفق طيه لحضرتكم النسخ المعلن عنها في الصحتين. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مجموعة الخليج للتأمين / الأردن

الدكتور علي الوزني

الرئيس التنفيذي







# مخطط شمولي لإنشاء مطار شحن في "المفرق التنموية" لدعم التجارة مع سورية

طارق النجدة

www.alghd.com

**عمان-** كشف وزير الصناعة والتجارة والتطوير م. يعرب القضاة عن الانتهاء من إعداد مخطط شمولي متكامل لتطوير منطقة لوجستية حديثة في المملكة تشمل بنية تحتية متقدمة وصهارش شحن في منطقة المفرق التنموية.

وبين القضاة أن هذه الخطوة تهدف إلى تعزيز موقع الأردن كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية، ودعم انسياب حركة التجارة مع الدول المجاورة، وفي مقدمتها سورية، ضمن رؤية تطويرية للشراكة الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي.

وبين القضاة خلال زيارته أمس أعمال المبنى الاقتصادي الأردني السوري، الذي يحل محل غرفة تجارة عمان تحت شعار "من القنطرة إلى الشراكة الاستراتيجية"، ألقى القضاة في الاجتماعات الاقتصادية بين عمان ومضيق أن الحكومة أنهدت تقريباً إعادة الوثائق اللازمة لفتح عدد من هذه المشاريع وصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لافتاً إلى وجود اهتمام من

جاءت دولة عربية بالاستثمار في هذه المشاريع، رغم أن طبيعة المشاريع الكبرى تتطلب آمداً ومالية أطول من حيث التنفيذ والتطوير.

وأشار القضاة إلى أن المخطط الاقتصادي الأردني يمكن أن يخلق دواير صناعية في عجم مختلف الاقتصاد، وخاصة تلك المرتبطة بمعالجة المواد الخام السورية الشائعة، من خلال تكاملها مع مطار الشحن والميناء اللوجستية، بما يخلق منظومة اقتصادية متكاملة تدعم مصالح البلدين.

وشدّد على أن العلاقة الاقتصادية الأردنية السورية يجب أن تترجم إلى استثمارات حقيقية على أرض الواقع، تستفيد من الفرص المتاحة في كلا البلدين، مؤكداً أن سورية بحاجة في هذه المرحلة لا سيما على الشواحن والمكامل، لتعزز على الصناعة المحلية، بل تشمل البنية التحتية والمدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات التي يحتاجها المواطنون والاقتصاد الأردني.

وأشار القضاة إلى وجود تعاونات وإدراتات يجري العمل عليها حالياً بين الجانبين الأردني والسوري، مبيّناً أن التوافق القائم قد يفضي قريباً إلى فتح عدد من الميناءات ذات التكلفة، بما في ذلك موانئ قوائم السلع السليمة التي يحظر استيرادها من سورية وفق مبدأ المعاملة بالمثل، وفي إطار زمني قصير خلال شهر آذار المقبل في حال

استكمال الإجراءات الفنية اللازمة وشهد الاجتماع على أن العلاقة مع سورية ليست قضية مالية فقط، بل هي قضية شراكة وتكامل واستقرار.

في دعم المشاريع التنموية في سورية، وخاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية، بما يخلق منظومة اقتصادية متكاملة تدعم مصالح البلدين.

وشدّد على أن العلاقة الاقتصادية الأردنية السورية يجب أن تترجم إلى استثمارات حقيقية على أرض الواقع، تستفيد من الفرص المتاحة في كلا البلدين، مؤكداً أن سورية بحاجة في هذه المرحلة لا سيما على الشواحن والمكامل، لتعزز على الصناعة المحلية، بل تشمل البنية التحتية والمدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات التي يحتاجها المواطنون والاقتصاد الأردني.

وأشار القضاة إلى وجود تعاونات وإدراتات يجري العمل عليها حالياً بين الجانبين الأردني والسوري، مبيّناً أن التوافق القائم قد يفضي قريباً إلى فتح عدد من الميناءات ذات التكلفة، بما في ذلك موانئ قوائم السلع السليمة التي يحظر استيرادها من سورية وفق مبدأ المعاملة بالمثل، وفي إطار زمني قصير خلال شهر آذار المقبل في حال

أردنية سورية استخداماً يتطلب تعاوناً فنياً وعلمياً بين القطاعين العام والخاص في البلدين، مشدّد على أهمية العلاقات الثنائية في تعزيز التنمية الاقتصادية في كلا البلدين.

وقال القضاة "شراكة رجال الأعمال السوريين الذين يملكون كثير منهم من الأردن مقراً لأعمالهم في جانب، وخصوصاً في منطقتهم السورية، تعكس عمق الروابط الاقتصادية والإنسانية بين البلدين".

مؤكداً أن العلاقات الاقتصادية السورية تشهد اليوم مرحلة جديدة قائمة على التعاون والمكامل، بدعم وتوجيه من القيادات السياسية والصناعية، وبما يخلق منظومة اقتصادية متكاملة تدعم مصالح البلدين.

وأشار القضاة إلى وجود تعاونات وإدراتات يجري العمل عليها حالياً بين الجانبين الأردني والسوري، مبيّناً أن التوافق القائم قد يفضي قريباً إلى فتح عدد من الميناءات ذات التكلفة، بما في ذلك موانئ قوائم السلع السليمة التي يحظر استيرادها من سورية وفق مبدأ المعاملة بالمثل، وفي إطار زمني قصير خلال شهر آذار المقبل في حال



القضاة: إعلان تفاهات وإجراءات اقتصادية جديدة مع سورية في آذار المقبل

الحاج توفيق: مجلس أعمال سوري أردني سيرى النور قريباً

تحتاج تركيزاً جاداً على تأسيس مجلس أعمال سوري أردني، إلى جانب تشكيل لجان متخصصة تعقد اجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر في دمشق أو عمان، بما يساهم في تطوير التعاون الاقتصادي وتحرير مساحته

القطاع الخاص في دعم الاقتصاد السوري والأردني، وأعاد القضاة في الاجتماعات الاقتصادية بين عمان ومضيق أن الحكومة أنهدت تقريباً إعادة الوثائق اللازمة لفتح عدد من هذه المشاريع وصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لافتاً إلى وجود اهتمام من

جاءت دولة عربية بالاستثمار في هذه المشاريع، رغم أن طبيعة المشاريع الكبرى تتطلب آمداً ومالية أطول من حيث التنفيذ والتطوير. وأشار القضاة إلى أن المخطط الاقتصادي الأردني يمكن أن يخلق دواير صناعية في عجم مختلف الاقتصاد، وخاصة تلك المرتبطة بمعالجة المواد الخام السورية الشائعة، من خلال تكاملها مع مطار الشحن والميناء اللوجستية، بما يخلق منظومة اقتصادية متكاملة تدعم مصالح البلدين.

وشدّد على أن العلاقة الاقتصادية الأردنية السورية يجب أن تترجم إلى استثمارات حقيقية على أرض الواقع، تستفيد من الفرص المتاحة في كلا البلدين، مؤكداً أن سورية بحاجة في هذه المرحلة لا سيما على الشواحن والمكامل، لتعزز على الصناعة المحلية، بل تشمل البنية التحتية والمدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات التي يحتاجها المواطنون والاقتصاد الأردني.

وأشار القضاة إلى وجود تعاونات وإدراتات يجري العمل عليها حالياً بين الجانبين الأردني والسوري، مبيّناً أن التوافق القائم قد يفضي قريباً إلى فتح عدد من الميناءات ذات التكلفة، بما في ذلك موانئ قوائم السلع السليمة التي يحظر استيرادها من سورية وفق مبدأ المعاملة بالمثل، وفي إطار زمني قصير خلال شهر آذار المقبل في حال

استكمال الإجراءات الفنية اللازمة وشهد الاجتماع على أن العلاقة مع سورية ليست قضية مالية فقط، بل هي قضية شراكة وتكامل واستقرار. في دعم المشاريع التنموية في سورية، وخاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية، بما يخلق منظومة اقتصادية متكاملة تدعم مصالح البلدين.

وشدّد على أن العلاقة الاقتصادية الأردنية السورية يجب أن تترجم إلى استثمارات حقيقية على أرض الواقع، تستفيد من الفرص المتاحة في كلا البلدين، مؤكداً أن سورية بحاجة في هذه المرحلة لا سيما على الشواحن والمكامل، لتعزز على الصناعة المحلية، بل تشمل البنية التحتية والمدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات التي يحتاجها المواطنون والاقتصاد الأردني.

أردنية سورية استخداماً يتطلب تعاوناً فنياً وعلمياً بين القطاعين العام والخاص في البلدين، مشدّد على أهمية العلاقات الثنائية في تعزيز التنمية الاقتصادية في كلا البلدين.

وقال القضاة "شراكة رجال الأعمال السوريين الذين يملكون كثير منهم من الأردن مقراً لأعمالهم في جانب، وخصوصاً في منطقتهم السورية، تعكس عمق الروابط الاقتصادية والإنسانية بين البلدين".

مؤكداً أن العلاقات الاقتصادية السورية تشهد اليوم مرحلة جديدة قائمة على التعاون والمكامل، بدعم وتوجيه من القيادات السياسية والصناعية، وبما يخلق منظومة اقتصادية متكاملة تدعم مصالح البلدين.

وأشار القضاة إلى وجود تعاونات وإدراتات يجري العمل عليها حالياً بين الجانبين الأردني والسوري، مبيّناً أن التوافق القائم قد يفضي قريباً إلى فتح عدد من الميناءات ذات التكلفة، بما في ذلك موانئ قوائم السلع السليمة التي يحظر استيرادها من سورية وفق مبدأ المعاملة بالمثل، وفي إطار زمني قصير خلال شهر آذار المقبل في حال

استكمال الإجراءات الفنية اللازمة وشهد الاجتماع على أن العلاقة مع سورية ليست قضية مالية فقط، بل هي قضية شراكة وتكامل واستقرار. في دعم المشاريع التنموية في سورية، وخاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية، بما يخلق منظومة اقتصادية متكاملة تدعم مصالح البلدين.

وشدّد على أن العلاقة الاقتصادية الأردنية السورية يجب أن تترجم إلى استثمارات حقيقية على أرض الواقع، تستفيد من الفرص المتاحة في كلا البلدين، مؤكداً أن سورية بحاجة في هذه المرحلة لا سيما على الشواحن والمكامل، لتعزز على الصناعة المحلية، بل تشمل البنية التحتية والمدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات التي يحتاجها المواطنون والاقتصاد الأردني.

وأشار القضاة إلى وجود تعاونات وإدراتات يجري العمل عليها حالياً بين الجانبين الأردني والسوري، مبيّناً أن التوافق القائم قد يفضي قريباً إلى فتح عدد من الميناءات ذات التكلفة، بما في ذلك موانئ قوائم السلع السليمة التي يحظر استيرادها من سورية وفق مبدأ المعاملة بالمثل، وفي إطار زمني قصير خلال شهر آذار المقبل في حال

## اتفاقية "قنطرة" للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الأردن وسورية

طارق النجدة

www.alghd.com

**عمان-** وقعت عزمة تجارة عمان والاتحاد العربي للتجارة والتطوير م. يعرب القضاة عن الانتهاء من إعداد مخطط شمولي متكامل لتطوير منطقة لوجستية حديثة في المملكة تشمل بنية تحتية متقدمة وصهارش شحن في منطقة المفرق التنموية.

وبين القضاة أن هذه الخطوة تهدف إلى تعزيز موقع الأردن كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية، ودعم انسياب حركة التجارة مع الدول المجاورة، وفي مقدمتها سورية، ضمن رؤية تطويرية للشراكة الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي.

وبين القضاة خلال زيارته أمس أعمال المبنى الاقتصادي الأردني السوري، الذي يحل محل غرفة تجارة عمان تحت شعار "من القنطرة إلى الشراكة الاستراتيجية"، ألقى القضاة في الاجتماعات الاقتصادية بين عمان ومضيق أن الحكومة أنهدت تقريباً إعادة الوثائق اللازمة لفتح عدد من هذه المشاريع وصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لافتاً إلى وجود اهتمام من

جاءت دولة عربية بالاستثمار في هذه المشاريع، رغم أن طبيعة المشاريع الكبرى تتطلب آمداً ومالية أطول من حيث التنفيذ والتطوير. وأشار القضاة إلى أن المخطط الاقتصادي الأردني يمكن أن يخلق دواير صناعية في عجم مختلف الاقتصاد، وخاصة تلك المرتبطة بمعالجة المواد الخام السورية الشائعة، من خلال تكاملها مع مطار الشحن والميناء اللوجستية، بما يخلق منظومة اقتصادية متكاملة تدعم مصالح البلدين.

وشدّد على أن العلاقة الاقتصادية الأردنية السورية يجب أن تترجم إلى استثمارات حقيقية على أرض الواقع، تستفيد من الفرص المتاحة في كلا البلدين، مؤكداً أن سورية بحاجة في هذه المرحلة لا سيما على الشواحن والمكامل، لتعزز على الصناعة المحلية، بل تشمل البنية التحتية والمدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات التي يحتاجها المواطنون والاقتصاد الأردني.

وأشار القضاة إلى وجود تعاونات وإدراتات يجري العمل عليها حالياً بين الجانبين الأردني والسوري، مبيّناً أن التوافق القائم قد يفضي قريباً إلى فتح عدد من الميناءات ذات التكلفة، بما في ذلك موانئ قوائم السلع السليمة التي يحظر استيرادها من سورية وفق مبدأ المعاملة بالمثل، وفي إطار زمني قصير خلال شهر آذار المقبل في حال

استكمال الإجراءات الفنية اللازمة وشهد الاجتماع على أن العلاقة مع سورية ليست قضية مالية فقط، بل هي قضية شراكة وتكامل واستقرار. في دعم المشاريع التنموية في سورية، وخاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية، بما يخلق منظومة اقتصادية متكاملة تدعم مصالح البلدين.

وشدّد على أن العلاقة الاقتصادية الأردنية السورية يجب أن تترجم إلى استثمارات حقيقية على أرض الواقع، تستفيد من الفرص المتاحة في كلا البلدين، مؤكداً أن سورية بحاجة في هذه المرحلة لا سيما على الشواحن والمكامل، لتعزز على الصناعة المحلية، بل تشمل البنية التحتية والمدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات التي يحتاجها المواطنون والاقتصاد الأردني.

وأشار القضاة إلى وجود تعاونات وإدراتات يجري العمل عليها حالياً بين الجانبين الأردني والسوري، مبيّناً أن التوافق القائم قد يفضي قريباً إلى فتح عدد من الميناءات ذات التكلفة، بما في ذلك موانئ قوائم السلع السليمة التي يحظر استيرادها من سورية وفق مبدأ المعاملة بالمثل، وفي إطار زمني قصير خلال شهر آذار المقبل في حال

## إعلان

إلى مساهمي شركة مجموعة الخليج للتأمين / الأردن المساهمة بتاريخ

المحددة بحضور اجتماع الهيئة العامة العادي التاسع والعشرين بتاريخ

1٠٢٧/٧/٢٠٢٦

يسر مجلس إدارة شركة مجموعة الخليج للتأمين / الأردن المساهمة العامة

لشركة مجموعة الخليج للتأمين / الأردن، وذلك في تمام الساعة ١١:٣٠ صباحاً يوم

الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/٧/٢٠ وذلك بواسطة وسيلة الاتصال العام (Microsoft Teams)،

معدلاً بأحكام قانون الشركات رقم (٢٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته وتعليمات الإشراف على تنفيذ الإجراءات الخاصة بعدد اجتماع الهيئة

العامة للشركات المساهمة العامة لسنة ٢٠٢٤ وتعديلاتها، وذلك للنظر في

الأموار المدرجة على جدول أعمال الاجتماع المنشور على الموقع الإلكتروني

للشركة.

يرجى من حضرات المساهمين الكرام حضور الاجتماع المذكور في الموعد المحدد

بواسطة وسيلة الاتصال العام (Microsoft Teams) وذلك في تمام الساعة ١١:٣٠ صباحاً يوم

الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/٧/٢٠ وذلك بواسطة وسيلة الاتصال العام (Microsoft Teams)،

معدلاً بأحكام قانون الشركات رقم (٢٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته وتعليمات الإشراف على تنفيذ الإجراءات الخاصة بعدد اجتماع الهيئة

العامة للشركات المساهمة العامة لسنة ٢٠٢٤ وتعديلاتها، وذلك للنظر في

الأموار المدرجة على جدول أعمال الاجتماع المنشور على الموقع الإلكتروني

للشركة.

يرجى من حضرات المساهمين الكرام حضور الاجتماع المذكور في الموعد المحدد

بواسطة وسيلة الاتصال العام (Microsoft Teams) وذلك في تمام الساعة ١١:٣٠ صباحاً يوم

الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/٧/٢٠ وذلك بواسطة وسيلة الاتصال العام (Microsoft Teams)،

معدلاً بأحكام قانون الشركات رقم (٢٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته وتعليمات الإشراف على تنفيذ الإجراءات الخاصة بعدد اجتماع الهيئة

العامة للشركات المساهمة العامة لسنة ٢٠٢٤ وتعديلاتها، وذلك للنظر في

## "المركزي": تخريج دفعة ثانية من المعسكر التدريبي للأمن السيبراني

عمان - ألقى خلد بن عبد الله العتيق، وزير الدفاع، كلمة في حفل تخريج دفعة ثانية من المعسكر التدريبي للأمن السيبراني، الذي نظمه المركز الوطني للأمن السيبراني بالتعاون مع وزارة الدفاع.

وأشار العتيق إلى أن هذه الدفعة من المتدربين، الذين تم تدريبهم على مدى أسبوعين في مختلف المجالات السيبرانية، ساهموا في تعزيز قدرات الأمن السيبراني في المملكة، وهو ما يعكس التزام الحكومة بتعزيز الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الوطنية.

وأكد العتيق على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الأمن السيبراني، مشدّد على ضرورة تحديث التشريعات والأنظمة لتتواءم مع التطورات التكنولوجية المستمرة.

وأشار العتيق إلى أن هذه الدفعة من المتدربين، الذين تم تدريبهم على مدى أسبوعين في مختلف المجالات السيبرانية، ساهموا في تعزيز قدرات الأمن السيبراني في المملكة، وهو ما يعكس التزام الحكومة بتعزيز الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الوطنية.

وأكد العتيق على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الأمن السيبراني، مشدّد على ضرورة تحديث التشريعات والأنظمة لتتواءم مع التطورات التكنولوجية المستمرة.

وأشار العتيق إلى أن هذه الدفعة من المتدربين، الذين تم تدريبهم على مدى أسبوعين في مختلف المجالات السيبرانية، ساهموا في تعزيز قدرات الأمن السيبراني في المملكة، وهو ما يعكس التزام الحكومة بتعزيز الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الوطنية.

وأشار العتيق إلى أن هذه الدفعة من المتدربين، الذين تم تدريبهم على مدى أسبوعين في مختلف المجالات السيبرانية، ساهموا في تعزيز قدرات الأمن السيبراني في المملكة، وهو ما يعكس التزام الحكومة بتعزيز الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الوطنية.

وأكد العتيق على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الأمن السيبراني، مشدّد على ضرورة تحديث التشريعات والأنظمة لتتواءم مع التطورات التكنولوجية المستمرة.

وأشار العتيق إلى أن هذه الدفعة من المتدربين، الذين تم تدريبهم على مدى أسبوعين في مختلف المجالات السيبرانية، ساهموا في تعزيز قدرات الأمن السيبراني في المملكة، وهو ما يعكس التزام الحكومة بتعزيز الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الوطنية.

وأكد العتيق على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الأمن السيبراني، مشدّد على ضرورة تحديث التشريعات والأنظمة لتتواءم مع التطورات التكنولوجية المستمرة.

وأشار العتيق إلى أن هذه الدفعة من المتدربين، الذين تم تدريبهم على مدى أسبوعين في مختلف المجالات السيبرانية، ساهموا في تعزيز قدرات الأمن السيبراني في المملكة، وهو ما يعكس التزام الحكومة بتعزيز الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الوطنية.



رئيس مجلس الإدارة ناصر التوري